البحث الأكاديمي في الاقتصاد الإسلامي
- إشكالية المنهج -

أ.د. عبد الرحيم العلمي

المستخلص: عرفت الساحة الفكرية في العالم الإسلامي اهتماما متزايدا بالاقتصاد الإسلامي دراسة، وتدريسا، وبحثا، ونقدا، وتأليفا، .. إلخ، داخل أروقة الجامعات والمعاهد البحثية، العمومية والخاصة.

هذه المداخلة تحاول مقاربة جملة من القضايا المنهجية ذات الصلة بالنهوض بالبحث الأكاديمي في مجال الاقتصاد الإسلامي، الذي لا يمكن إلا من خلاله الحديث عن مصداقية للنظرية الاقتصادية الإسلامية، وعليه تتأسس كل تجربة اقتصادية إسلامية ناجحة.

تتأسس المداخلة على المقاربة النقدية لتناول جملة من القضايا المنهجية، مندرجة ضمن محاور ثلاثة:

- **الأسس والمفاهيم:**
  - دور القيم في تأسيس الفكر الاقتصادي الإسلامي.
  - الثابت والمتحول في الفكر الاقتصادي الإسلامي (المعرفة المطلقة، والمعرفة النسبية).
  - نظرية الاقتصاد الإسلامي بين الدرس العلمي، والمواقف الحماسية.
  - الاقتصاد الإسلامي واقتصاديات العالم الإسلامي.
  - الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي: الاختلاف والائتلاف.
  - هل تستوعب المنظومة الاقتصادية العالمية النظرية الاقتصاد الإسلامية ؟
- **الأدوات المنهجية:**
  - مطلب قراءة التاريخ الاقتصادي الإسلامي.
  - مطلب قراءة الفكر الاقتصادي في الحضارة الإسلامية.
  - علم الاقتصاد الإسلامي المقارن.
  - العقل التجريبي.
  - العقل النقدي.

- التأسيس البيداغوجي: تدريس المفاهيم الأساسية للاقتصاد الإسلامي في مستويات ما قبل الجامعي.

- الاندماج في المنظومة الإعلامية.

- **الروافد:**

- الفتاوى الشرعية بين مدونات الأحكام، وتفعيل الفكر المقاصدي.

- البنك الإسلامي لفتاوى الاقتصاد وفقه المعاملات.

- النوازل في الفقه المالكي مصدر خصب للاجتهاد الفقهي في مسائل الاقتصاد.

- قاعدة بيانات الباحثين والأبحاث في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

- نقاط تجمع الخبراء (الندوات والمؤتمرات، المراكز البحثية المشروعاتية، الجامعات التخصصية، الإصدارات العلمية المحكمة..).

- **ديداكتيك الاقتصاد الإسلامي.**

- **الخاتمة.**

١ - مدخــل

لعل من نافلة القول الإشارة إلى جملة المستجدات التي تعيشها المجتمعات الإسلامية علــى جميع المستويات الفكرية والاجتماعية، والاقتصادية، والقيمية، والاعتقادية، وهذه التحولات كمــا هو معلوم تندرج ضمن منظومة من التحولات الكبرى التي تعرفها المجموعة البشرية، ونســيج المنظومات المتحكــمة فيها فوقيا وتحتيا في ظــل ما أصبح يعــرف ب: "العــولمة".

من جهة أخرى، لا يخفى على أحد مستوى الحاجة الماسة التي تعانيها مجتمعاتنــا وأمتنــا إلى استنجاز حلول بديلة، للأزمات المترتبة عن الحداثة، لا فقط بالنسبة إلى مجتمعاتنا، بل أيضا بالنسبة إلى المجموعة البشرية، التي نعتقد جازمين بإمكانية خدمة المشروع الحضاري الإسلامي الحنيف لأمنها ومستقبلها واستقرارها.

ونحن إذ نجزم بهذا الاعتقاد، لا يمكننا مع ذلك أن ننكر ما تعانيه أمتنا من تقصــير علــى مستوى التشريع المواكب لجملة التحولات هذه، إلى حد جعل بعض الباحثين يتحدثون عن أزمــة تشريعية، هي أزمة الجمود التي لازمته منذ قرون طويلة.

لقد استطاع التشريع الإسلامي خلال مراحل البناء الحضاري الأولى أن يحقق إقلاعا قويا، أفضى إلى إقلاع مواز له اقتصاديا، وسياسيا، وفكريا، وتنمويا، (أي على مستوى التنمية البشرية بشكل عام)، وهو إقلاع كان رائدا في مراحل تاريخية متعــددة، ومتقدما على مسار الحضــارة البشرية آنذاك.

هذا أمر مسلم به طبعا.

لكن الأهم في الموضوع بالنسبة إلينا، هو أن هذه الريادة، والقدرة على تتبــع تفصــيلات الحياة اليومية، وتأطير مجمل أوجه نشاط الأفراد المجموعات البشرية، لم يقف عند حدود تلكــم القرون، كما يعتقد ربما كثير من المفكرين والمهتمين، بل لا زال ساريا إلى زماننا هذا.

والأدلة على ذلك كثيرة، يصعب استقصاؤها في هذا السياق.

فليس سرا - على سبيل المثال أن المشرع الألماني والفرنسي، كان ناظرا إلى كتب فقــه الفروع المالكية عند وضع القانون المدني والجنائي، في فرنسا وألمانيا، كمــا يقــر بــه رجــال القانون فيهما، بدءا من توصيات المؤتمر الدولي للقانون المقارن بلاهاي عام ١٩٣٥[(١)]، ومؤتمر

---

(١) أعلن على لسان الفقيه الفرنسي "لامبير" تقديره للفقه الإسلامي، ثم قرر هذا المؤتمر ما يلي:
أولاً- اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً هاماً من مصادر التشريع العام.
ثانياً- اعتبار الشريعة الإسلامية حية صالحة للتطور.
ثالثاً- اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا تشريعيا قائم الذات غير منقول عن غيره.

المحامين الدولي بلاهاي أيضا عام ١٩٤٨، ومؤتمر المجمع الدولي للحقوق المقارنة بباريس عام ١٩٥١... الخ، وما أعقبها بعد ذلك إلى اليوم.

ولعل هذا ما يفسر حركة الاستشراق القوية التي دهمت العالم الإسلامي، ولا زالت إلى اليوم.

ونحن نعرف اليوم عددا من المستشرقين يقبلون بشكل مثير على الكتب المطبوعة والمخطوطة لكتب الأحكام الشرعية، بل إن بعضهم ينقب عن كتب نادرة، وربما مهملة من قبل الباحثين المسلمين، الذين كثيرا ما أصدروا عليها، وعلى مجال اشتغالها، وعلى مناهجها، أحكاما تتراوح بين العقم، والجمود، أو التخلف، أو غير ذلك من النعوت غير الموضوعية.

إن ما أريد أن أقوله من خلال هذه الأرضية السريعة، أننا ربما صح لنا اتهام الاجتهاد الفقهي الإسلامي ببعض التقصير النسبي، كما أشرنا من قبل - على مذهب بعض الباحثين -، لكن مصدر التقصير ليس هو التراث الفقهي الذي خلفه هؤلاء العلماء من السلف، وإنما في عدم قدرتنا على مسايرة الحس التشريعي الذي كانوا يمتلكونه، من خلال التفريعات الفقهية في مختلف مجالات التشريع، وضمنها طبعا: باب المعاملات. خصوصا في باب ما يعرف عندنا ب: "فقه النوازل"، أو: "الأقضية، والأحكام"، أو "المسائل"، أو "الأجوبة"، الذي لا مجال للتشكيك في اشتماله على ثروة تشريعية مرجعية استثنائية، تحتاج إلى إعادة الاعتبار إليها والاستفادة منها، بعد إخراجها ونشرها للتداول بين الباحثين.

هذا بالإضافة إلى الكتب التعليمية الموغلة في التفريعات: (الشروح، والحواشي، وحواشي الحواشي، والشروح، شروح الشروح، وتهذيبات شروح الشروح، والاختصارات، وحواشي الاختصارات، والتعليقات، والتقييدات، التطريرات، والاستدراكات، والمنظومات، وشروحها المركبة، والشروح المشتركة... الخ)، التي نعتقد – على خلاف مذهب بعض المعاصرين – أنها لا تقوم دليلا على العقم والإغراق في التجريد، بل على العكس من ذلك تقوم دليلا على قوة الحس التشريعي لدى السلف، الحريص على سد كل الثغرات، وتأطير كل تجليات الفعل البشري داخل المجتمع الإسلامي، في الحركات والسكنات، وضبطها ضبطا شرعيا، مع مواكبة خصوصيات الزمان والمكان، في ظل قواعد الكليات الخمس المعروفة عند علماء الأمة.

وإذا كان هذا التراث قد أنجز بلغة علمية تفريعية مستعصية على غير المتمكن من ناصية: " ملكة الفقه الراسخة " بحسب التعبير الخلدوني، فإن الأمر في اعتقادنا غير معزو إلى عقم هذا التراث، أو تخلف منتجيه، وإنما وجب النظر إليه في اعتقادنا من زاوية منطق التطور التاريخي لأدوات التعبير، وآليات إنتاج الخطاب.

فهو بهذا المعنى دليل قوة ورسوخ في العلم، ونهضة تشريعية قوية غيـــر متناســـبة مـــع مظاهر التخلف التي كانت المجتمعات الإسلامية تعرفها آنذاك، وبالتالي لم يكن السياق التـــاريخي آنذاك يوفر أرضية ملائمة في هذه المجتمعات إلى عصرنا الحاضر لتوظيف هذا المنتوج العلمي واستغلاله استغلالا جيدا، في أفق تشكيل منظومة تشريعية متجددة ومتطورة.

ويكفي هنا الإشارة إلى أرقام الاعتمادات المخصصات المالية الكبرى المرصودة للأبحاث والدراسات، ومخابر البحث، ومراكز التوثيق، والترجمة، ذات الصلة بالتراث التشريعي الفقهـــي الإسلامي، في دول الاتحـــاد الأوربـــي: دولا، ومؤسســـات، وجامعـــات، ومعاهـــد، وأبناكـــا، ومقاولات..إلخ.

ورغم ما بذل من جهود مشكورة في عدد من بلدان العالم الإسلامي، إلا أن ذلك لا يرقـــى إلى ما يطمح إليه الباحثون، خصوصا بالنظر إلى ما سلف ذكره في الضفة الأخرى.

أما النقطة الثانية التي أود إثارتها في هذا الباب فهي أن هذا الحس التشريعي الاســـتثنائي لدى السلف، إنما كان في حقيقة أمره نتيجة طبيعية لحركة علمية قويـــة، عرفتهـــا المؤسســـات الأكاديمية الكبرى في العالم الإسلامي كالقرويين، والزيتونة، والأزهر، وغيرها من قلاع العلـــم، والتعليم، والمعرفة، هذه الحركة التي حافظت على ديناميتهـــا، وحركيتهـــا، وتطورهـــا، وروح المبادرة فيها في أزمنة متقدة من الناحية التاريخية.

أما النتيجة المنطقية التي تفضي إليها هاتان المقدمتان، فهي أن الحديث عـــن الاقتصـــاد الإسلامي كباب من أبواب التشريع الإسلامي في العصر الحاضر، لا يمكن لعاقل أن يتحدث عنه في غياب بنية علمية أكاديمية قوية، وأرضية فكرية نظرية صلبة ومؤسسة، سواء على المستوى التراكمي الكمي المعرفي، أو على المستوى المنهجي الإجرائي.

وطبعا نحن لن ندعي هنا الإحاطة بكل ما يستدعيه الموضوع من حيثيات، فالأمر أوســـع من هذه المداخلة الوجيزة، وربما احتاج في اعتقادي إلـــى عـــدد مـــن النـــدوات والمـــؤتمرات المتخصصة في جملة من جوانبه المنهجية، والتنظيمية، والبيداغوجية، والديداكتيكية.. الخ.

ولذلك سوف أكتفي هنا بجملة من الإشارات على شكل مقترحات سريعة، نعتقـــد أهميتهـــا القصوى في النهوض بعملية تطوير وتوجيه البحث الأكاديمي في الاقتصاد الإسلامي المعاصـــر، على محوري: المفاهيم والتصورات المنهجية الفوقية، ثم الوسائل الإجرائية الديداكتيكية.

٢ - الأسس والمفاهيم

- مسألة القيم / الثابت والمتحول:

أولا: لا بد من الإشارة إلى أن القيم التي ينبني عليها الاقتصاد الإسلامي هي جملة القيم التي تنبني عليها بقية التشريعات الفقهية الإسلامية الأخرى، وهي حفظ حقوق الرب، المالك الحق، ثم حقوق العباد، فحقوق النفس.

وطبعا لسنا مدعوين في هذا السياق إلى تفصيل الكلام عن تجليات هذه القيم الجوهرية الكبرى في عملية التنظير للاقتصاد الإسلامي، بدءا من القصد التعبدي، ثم العدالة، والتكافل، والملكية غير المطلقة، والحرية المؤطرة، والمبادرة غير الاستغلالية، والوسطية.. الخ، ومجالات تقاطعها مع قيم الأنظمة الاقتصادية المتهالكة، كالرأسمالية والاشتراكية.

لكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هذه القيم، تشكل إطارا عاما أخلاقيا، لا مناص من الالتزام به في المعاملات، لكن الاكتفاء بالوقوف عنده، يحصر القضية في مجرد خطابات حماسية فوقية غير مؤسسة تأسيسا علميا موضوعيا.

فالدراسات الموضوعية والعقلانية لا تتنافى مع الإطار الأخلاقي المسلم به، المجمع عليه.

وهنا تبرز بشكل ملح ضرورة التوجه **الأكاديمي** في العالم الإسلامي نحو **تكوين أطر من الاقتصاديين المتخصصين**، الخبراء في التشريع الإسلامي من ناحية، وتحولات الواقع المعيش من ناحية أخرى.

وبهذا المعنى، يمكن أن نتحدث في عملية التكوين الأكاديمي عن مفهوم: الثابت والمتحول في الفكر الاقتصادي الإسلامي (المعرفة المطلقة، والمعرفة النسبية).

فالثابت هو النصوص المرجعية، أو الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، وما إليهما.

أما المتحول فهو عملية المقاربة التي يمارسها متناول هذه النصوص، بقصد استنباط الأحكام التي ينبغي أن تحتفظ بسمة: " الاجتهاد الفقهي النسبي ".

تأسيسا على ذلك، ربما جاز لنا أن نتساءل عن مدى الدقة والأمانة في وصف مقاربات اجتهادية معينة في قضايا اقتصادية معينة بأنها: "إسلامية"، هكذا بإطلاق، كما نجد في كثير من الكتابات؟

هل يمكن أن نصف فهما بشريا للنص التشريعي المقدس بأنه: "المنظور الإسلامي" على سبيل القطع واليقين؟

أم أنها وجهة نظر، واجتهاد نسبي صادر عن مجتهد قد يصيب وقد يخطئ.

إن من شأن مثل هذه التصنيفات الإطلاقية غير الدقيقة تشجيع التصورات الفكرية الشمولية المنغلقة، والإقصائية أحيانا للاجتهاد المغاير، من خلال التقليل إلى حد ما من آفاق الرؤى الاختلافية، ومن مستوى تحديث آليات تطوير الفكر الاقتصادي.

هذا بالإضافة إلى أن هذه الإطلاقات ربما خلقت نوعا من التشويش على مستقبِل الخطاب، من أبناء الأمة، ومن غيرهم على حد سواء.

وفي المقابل، إن تكريس مفهوم النسبية في الاجتهاد، وربطه بالمجتهد، باعتبار ما يصدر عنه مقاربةً للنصوص، من شأنه أن يكرس وحدة الأمة حول أرضية مشتركة هي أرضية النصوص المرجعية المقدسة، ويؤسس لفكر اجتهادي مؤمن ببشريته، غير إطلاقي، وغير قطعي.

الفكر التجريبي:

وفي ارتباط بمفهوم النسبية، يمكن أن نتحدث عن التوجه التجريبي في التنظير للاقتصاد الإسلامي المعاصر. باعتبار التنزيلات الواقعية لتلكم الأحكام، استنتاجات تحتاج باستمرار إلى البحث المتواصل عن ما يعضدها على مستويي: والتشريع والتنفيذ، التنظير والتنزيل.

إن الاقتصاد الإسلامي، مثل غيره من بقية العلوم في حاجة إلى دعم الحس التجريبي أكاديميا، حتى يشكل أساسا للمبادرة الاقتصادية المؤطرة بقيم الشريعة، على مختلف المستويات.

ومن هنا، ربما كان من الملح الحديث عن ضرورة إنشاء " مشاتل " تجريبية أكاديمية للمبادرة الاقتصادية الإسلامية، يتم رصد مراحل تحولاتها، ومدى جدواها، على غرار بقية المشاتل البحثية في العلوم البحتة.

فكر اقتصادي أم توجيهات اقتصادية ؟

مما يحسن ذكره في هذا الباب، التنبيه على أن جزءً غير يسير من برامج التدريس، ومن الخطابات والكتابات المتداولة، تحت مسمى: "الاقتصاد الإسلامي"، تغيب عنها السمة الموضوعية، والعلمية، ويغلب عليها الطابع التوجيهي والوعظي القيمي، مما جعل البعض من خصوم الإسلام يتحدثون عن: "وهم الاقتصاد الإسلامي"، على أساس أنه جملة من المفاهيم الهلامية غير الموضوعية.

نعم، إن حاجة الدرس الأكاديمي، والحقل البحثي في الاقتصاد الإسلامي إلـى المحفـزات النفسية، والرقائق الوعظية، كبير جدا، لكنها لا تقل أهمية عن حاجتهما إلـى توظيـف المنـاهج الحديثة، وآليات البحث المعاصرة، والمعايير الاستقرائية الإحصائية والمقارنة، فيما لا يعـارض أصلا مقررا من أصول الشريعة.

- الاقتصاد الإسلامي واقتصاديات العالم الإسلامي:

من المعلوم أن الدول الإسلامية لا تعتمد كلها المرجعية الشرعية في تدبير اقتصاداتها الوطنية.

- فبعضها تعتمد المرجعية الإسلامية نظريا على مستوى القوانين الجوهرية المنصـوص عليها في الدستور، مع التغييب الكلي أو الجزئي على مستوى التنزيل التشـريعي، أي القـوانين والمراسيم التفصيلية.

- وبعضها تعتمد الإطار المرجعي الإسلامي كإطار مبدئي، مع الانفتاح علـى اجتهـادات مختلف المذاهب الفقهية، وربما المذاهب التشريعية المعاصرة بوجه من التأويل أو القياس.

- بينما تبذل عدد من هذه الدول مجهودات مشكورة في عملية مواكبة التحولات المجتمعية والاقتصادية، بما يغطي الإشكالات المرجعية علـى مسـتوى التنظيـر والفتـوى، والتطـوير المؤسساتي.. الخ.

لكن هذه المحاولات المشكورة، لا يمكن في جميـع الأحـوال، أن تعتبـر إلا تجـارب، واجتهادات بشرية ذات طابع نسبي، باعتبارها مقاربة بشرية للتعـاليم والنصـوص المرجعيـة المقدسة ذات الطابع المطلق، لإلهية مصدرها كما أشرنا فيما سبق.

وبهذا المعنى وجب التنبيه في عملية التأطير الأكاديمي على أهميـة الحـذر فـي عمليـة التمييز بين الاقتصاد الإسلامي، باعتباره إطارا تشريعيا ونظريا فوقيا، وبين اقتصاديات العـالم الإسلامي باعتبارها تنزيلا لها لا تتجاوز كونها تجارب تتراوح بين المواقع سالفة الذكر.

- الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الاختلاف والائتلاف:

في إطار تطوير مناهج الدرس الاقتصادي الإسلامي، يمكن الحديث عن تصورنا المنهجي لطبيعة العلاقة التي ينبغي أن تتبنى بين مفهومنا الخاص للاقتصاد المنبني على أسـس شـرعية، وبين بقية الأنظمة الاقتصادية الوضعية.

فالاختلاف واقع غير مرتفع في هذا الباب، لكنه اختلاف غير كلي، مما يعني أن الـدرس الأكاديمي في الاقتصاد الإسلامي مدعو إلى قراءة الآخر قراءة نقديـة، موضـوعية، متجـردة،

بشكل يفضي إلى توظيف مقومات التنمية، ورافعات التنشيط الاقتصادي الايجابيـــة، الموجـــودة فيها، في إطار شرعي قابل للتنزيل في المجتمعات الإسلامية، بصرف النظر عن مصدريتها.

- هل تستوعب المنظومة الاقتصادية العالمية النظرية الاقتصادية الإسلامية ؟

إن الحديث عن كيفية استيعاب المنظومة الاقتصادية العالمية للنظرية الاقتصادية الإسلامية ينبغي أن ينظر إليه في الحقيقة من باب تحصيل الحاصل إذا أخـــذت بعـــين الاعتبـــار طبيعـــة منظومة العولمة، ومعايير الغلبة والسيادة فيها.

طبعا، ربما ليس السياق مناسبا لتفصيل الكلام عن مصدر المصـــداقية للآخـــر: الفكـــر أم الواقع، فهي قضية فلسفية مجردة ربما تجاوزها السياق التاريخي في اللحظة المعاصرة.

لكن البديهي المقرر أن منظومة العولمة الاقتصادية غير قادرة على التعامل مـــع أســـواق صغيرة محدودة، بل إنها تضيق عنها حتى الأسواق الإقليمية الضخمة، كما يرى بعض الباحثين.

وبالتالي، فإن الاندماج السوي في الاقتصاد العالمي بصورة تحافظ علـــى الخصوصـــيات والقيم، لا يحصل إلا إذا وقع بصورة جماعية من خلال تكتل متجانس يضـــم الـــدول الملتحمـــة ببعضها قيميا: العربية والإسلامية.

بهذا المسلك فقط يمكن للسوق الاقتصادية الإسلامية أن تنـــدمج فـــي منظومـــة العولمـــة الاقتصادية، بقوة تضمن لها شروطا مريحة لعملية الانـــدماج دون المســـاس بمنظومـــة القـــيم، والثوابت الأساسية لديها.

٣ - الأدوات المنهجية

المبـــــادرة:

وهـــي أساس قوي يحتاج الفكر الاقتصادي إلى دعمه في أثناء التأطير الأكاديمي.

وغير مقصود بالمبادرة الإقدام على خوض غمار تجارب اقتصادية معينة فقط، وإنما أيضا روح المبادرة التي تشمل مجال البحث الجامعي، والجرأة الاقتراحية، والقدرة على الإبداع في أنماط الاستدلال والتنظير.

وهي في الحقيقة مطلب منهجي أكاديمي يقتضي منذ البدء تجاوز الحاجز النفسي لاحتمال الخطأ، وقدرة صاحب المبادرة على تحمل تبعات الاختلاف، ورصد مكامن الخــطأ.

- العقل النقدي:

ارتباطا بما سبق، يمثل العقل النقدي الآلية التي تتيح للدرس والبحــث الأكـــاديمي تـــداول المعطيات والمعلومات في تجرد عن المواقع والمواقف القبلية التي يكون فيها.

وهي آلية لا تخضع النظريات الاقتصادية الوضعية وحدها للدراسة والتحليل، بل أيضا ما أنتجه الفكر الإسلامي أيضا قديما وحديثا في هذا السياق، بما في ذلك الاجتهادات الفقهية نفســـها، وبما في ذلك ممارسة القراءة النقدية الإيجابية على التراكم المعرفي والمنهجـــي المحصـــل لحـــد الآن، وكذا للتجارب المنجزة على صعيد السوق المالية والاقتصادية، وغير ذلك ممـــا يمكـــن أن ندخله في إطار ما يعرف بالنقد الذاتي.

إن الدراسة النقدية لكل عمل نظري أو مشروع تجريبي ينبغي أن ينظر إليها في الحقيقـــة على أنها تطلع إلى الرقي من خلال استكشاف الثغرات والأخطاء، في أفق تجاوزهـــا وتحقيـــق التطوير المنشود.

- التأسيس البيداغوجي: تدريس المفاهيم الأساسية للاقتصاد الإسلامي في مستويات ما قبـــل الجامعي:

إن النظرية الاقتصادية الإسلامية مثل غيرها من النظريـــات المـــؤطرة لـــنمط التفكيـــر والسلوك في المجتمع الإسلامي، في حاجة إلى أن تتجذر بشكل قوي فـــي بنيـــة العقـــل المســـلم بأشكال متعددة، وعبر مراحل مختلف التطور البشري، منذ بدايات التلقـــي الأولـــى، وبمختلـــف الوسائل البيداغوجية الممكنة.

فهذه العملية – إلى جانب اندراجها في إطار عملية التأطير الأخلاقي والاعتقادي – تفتح الفرصة أمام تهييء الأرضية المساعدة لنضج الرؤية الاقتصادية وتطورها في فكر الفرد المسلم بشكل تدريجي عبر مراحله العمرية.

كما أنها تشكل الوسيلة الطبيعية لتحديد الميولات والاهتمامات في متسوياتها الإرهاصية الأولى لدى المتلقي، حتى يمكن توجيهها وتأطيرها بشكل علمي منسجم مع مقتضيات علم النفس التربوي، وبالتالي استخراج المؤهلات والطاقات الفردية بشكل أكثر فعالية، حتى لا يكون الاشتغال بالبحث الاقتصادي الإسلامي عبارة عن صدفة عابرة تحول مجرى الاهتمام.

وهو مسلك بيداغوجي جرى به العمل في جملة من القطاعات التخصصية، كالتكنولوجيا، والفنون التشكيلية، والتربية البدنية... وغيرها.

ومن هنا، فإنني أدعو من هذا المنبر إلى ما يلي:

- إدراج المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي بشكل تدريجي مرحلي في البرامج التعليمية الأولية.

- **إتباعها بعد ذلك بمجزوءات ووحدات بيداغوجية في مقررات التعليم الثانوي.**

- أما الجامعي، فأحسب أنه من الاختلالات الكبرى في النظام التعليمي في العالم العربي أن نتحدث عن كليات شرعية، وأقسام للدراسات الإسلامية، وكليات للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، لا تشتمل على أقسام خاصة للاقتصاد الإسلامي، ولا يدرس فيها الاقتصاد الإسلامي، أو فقه الأموال، أو فقه المعاملات كوحدة، أو كمادة، أو مجزوءة.

من هنا، فإنني أدعو إلى مراجعة للبرامج التعليمية في الأقطار العربية والإسلامية، وإدماج تخصص الاقتصاد الإسلامي، لا كمجزوءات ووحدات فحسب، بل أيضا كأقسام، وكليات متخصصة.

وتفعيلا لهذا المطلب، فإنني أقترح على هذه الندوة القيمة أن يتم اعتماد ورقة عمل في الموضوع ترفع إلى وزراء التربية والتعليم، والتعليم العالي، والأوقاف... وغيرها من الوزارات القطاعية ذات الصلة، في جامعة الدول العربية، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من الهيئات الموازية المعنية كالإسسكو، والألسكو، ورابطة الجامعات الإسلامية...الخ.

- الاندماج في المنظومة الإعلامية:

في نفس السياق، ندعو إلى ضرورة تفعيل الإمكانات الإعلامية المتاحة، لخدمة قضايا الاقتصاد، وبرامجه، ومشاريعه، ومبادراته، ومنتوجاته، وبدائله، تعريفا، وترويجا، خصوصا في ظل تقنيات التواصل الحديثة، والإمكانات الكبرى التي يتيحها الفضاء السمعي - البصري للإقناع، والتأثير، والترويج، بشكل يجعل مهمته تربوية متممة لدور المؤسسات التعليمية.

وهو المطلب نفسه الذي ينطبق على بقية وسائل وتقنيات التواصل الحديثة، كالانترنت وغيره، التي تعتبر تحديا كبيرا يواجهه المجتمع الإسلامي ككل، إذ يعتبر المسلمون في آخر الركب بالنسبة إليها، وهم مستهلكون مستعملون لها في أحسن الأحوال.

٤ – الروافـد

من الأسس المبدئية ذات الأولوية القصوى في اعتقادنا في عملية تطوير الدرس الأكاديمي في تخصص الاقتصاد الإسلامي، مسألة التأسيس لبنية أكاديمية علمية بحثية قوية، وما تستتبع من بنيات معرفية مكتبة، وإلكترونية، وبشرية، وغير ذلك مما يشكل أرضية مرجعية للعملية التعليمية / التعلمية، في الجامعات الإسلامية.

وهو مطلب يتأسس بالدرجة الأولى على تحديد، وتنمية، وتجميع، وتنظيم الروافد العلمية للدرس الأكاديمي في هذا الباب.

في هذا السياق ندعو – على سبيل الإيجاز - إلى تحقيق جملة من المطالب التي لا يمكن إلا عبرها الحديث عن نهضة علمية بحثية في الاقتصاد الإسلامي، أهمها:

- إنشاء **بنك إسلامي لفتاوى الاقتصاد وفقه المعاملات،** القديمة والحديثة، على اختلاف المذهب الإسلامية، السنية والشيعية وغيرها، على شكل نواة مرجعية صلبة، تشمل كذلك الأحكام القضائية المعاصرة ذات المرجعية الإسلامية، أو "الأقضية" عند القدماء.

- النوازل في الفقه المالكي مصدر خصب للاجتهاد الفقهي في مسائل الاقتصاد:

ولا بد هنا - والمناسبة شرط - أن أشير إلى ما تزخر به مدونات الفقه المالكي في بلاد الغرب الإسلامي، والمغرب الأقصى على وجه الخصوص، على اختلاف أنواعها وتصنيفاتها التي ذكرناها سلفا، وخاصة منها كتب النوازل والفتاوى والمسائل والأحكام، من اجتهادات في غاية النفاسة في مجال فقه الأموال والمعاملات، من بيوع، وحبس، ومعاوضة، ومغارسة، ومزارعة، ومساقاة... الخ. وغيرها.

هذه المدونات التي لازال معظمها مخطوطا في حاجة إلى التحقيق والنشر للتـداول بـين الباحثين، والتي تدل كثرتها وتنوعها في بلاد الغرب الإسلامي على غزارة علمية استثنائية فـي هذا الباب.

من أمثلة ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر في بلاد المغرب:

-نوازل العلمي

-نوازل الوزاني

-نوازل المجاصي

-نوزل ابن بشتغير

-نوازل ابن هلال

-نوازل السملالي

- احكام الرجراجي

-نوازل الونشريسي، (المعيار المغرب)

-نوازل أهل البادية لابن مصلين

-أجوبة أحمد بن مبارك اللمطي

- أجوبة سليمان بن داود التملي

- ، أجوبة أحمد بابا التنبكتي

-أجوبة عبد الواحد البوعناني

-أجوبة محمد بن عبد الله الورزازي

- أجوبة محمد بن قاسم اللخمي،

- أجوبة إبراهيم بن هلال السجلماسي

-أجوبة أبي الحسن القابسي

-أجوبة العربي الفاسي

- أجوبة عبد القادر الفاسي... الخ.

والقائمة طويلة جدا تعد بالعشرات لا زالت كلها مخطوطة.

إن ما انطوت عليه هذه المدونات من فتاوى واجتهادات كان متأسسا علـى حـس مقاصـدي، وعلى روح اجتهادية متطورة يمكن أن يستفيد منه الـدرس الأكـاديمي فـي تطـوير أفـق الفكـر الاقتصادي الإسلامي المعاصر بشكل كبير، معرفيا، ومنهجيا، خصوصا إذا أخـذنا بعـين الاعتبـار بعض التوجهات الفقهية المعاصرة الداعية إلى عدم تكريس الارتباط الكلي للاجتهاد الفقهي بتحـولات الواقع الراهن وحيثياته، خشية الوقوع في مزالق شرعية تحت ذريعة المقاصد الشرعية.

تشكيل قطب كفاءات /

pole de competences / competencies Pole

على شكل قاعدة بيانات أو بنك معلومات **بشأن الخبراء والباحثين في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، وأعمالهم وأبحاثهم، وإنجازاتهم العلمية، بصرف النظر عن الاختلافات الفكرية والمذهبية فيما بينهم، حتى تتأتى الاستفادة منها أكاديميا من قبل المؤسسات الجامعية، ومؤسسات البحث والتطوير، وعمليا من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية القائمة أو الناشئة.

وهو قطب يقتضي منطق التواصل الحديث أن تكون له واجهة الكترونية كبرى على شكل مركز آلي الكتروني للتداول والتوظيف والخبرة.

تضاف إليه قاعدة بيانات حول معطيات المشاريع الفعلية أو التجريبية أو المزمع إنشاؤها، والتي تتبنى التصور الإسلامي من وجهة نظرها.

ولعل من أهم آليات تجميع الخبرات، وخلق التواصل بين المشاريع والتجارب الاقتصادية ذات الصلة، خلق نقاط تجمع الخبراء (الندوات والمؤتمرات، المراكز البحثية المشروعاتية، الجامعات التخصصية، الإصدارات العلمية المحكمة..).

٥ - ديداكتيك الاقتصاد الإسلامي

إضافة على ما سبق ذكره على مستوى التصورات المنهجية، نعتقد أن الاقتصاد الإسلامي ينبغي أن يخرج من دائرة الاهتمام والتكوين الاعتباطي، على سبيل الاهتمام والهواية أحيانا، والميول والاندفاع الوجداني أحيانا أخرى، أو حتى على سبيل تحقيق مفهوم " المشاركة " بمعناه الانسكلوبيدي المتعارف عليه في القرون الوسطى.

إن الاقتصاد الإسلامي – مثل غيره من العلوم – في حاجة إلى تبني مقاربة بيداغوجية قوية وحكيمة، وواضحة الأهداف، وأدوات ديداكتيكية محكمة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة القوة الإقناعية / الإغرائية للنظم الاقتصادية الوضعية، والتقاليد العريقة التي رسختها في عملية التأطير والتكوين، والتأهيل، والتكوين المستمر، والتقويم، بناء على رؤيتها لمصلحة الاقتصاد العالمي المعاصر.

وعندما أتحدث عن التأطير والتأهيل، والتكوين المستمر، فأنا أتحدث عن فئتين مستهدفتين أساسيتين، هما:

- الطلاب والباحثون في مختلف المستويات التي اشرنا إليها سلفا، وخاصة في المســتوى الجامعي، وأقسام الدراسات العليا، في التخصصات الشرعية والاقتصادية على حد سواء.

- وعلماء الشريعة، والفقهاء، الذين يشكلون طرفا أساسيا فــي عمليــة توجيــه وتفعيــل الاقتصاد الإسلامي، وصناعة المنتوج الاقتصادي الإسلامي، وأيضا في عملية الرقابة الشــرعية على المعاملات المالية والاقتصادية، والتأصيل الشــرعي لمنتوجــات الاقتصــادات الوضــعية المعروضة في السوق.

إننا في أمس الحاجة إلى توفير تكوينات علمية للعلماء في قواعد المعاملات الاقتصــادية، وقواعد صناعة المنتوج الاقتصادي المعاصر، وفي مكونــات وخاصــيات التعــاملات الماليــة والمصرفية التي تتطور بإيقاع سريع، بشكل يستدعي **التحديث المســتمر لقاعــدة المعلومــات المتوفرة لدى الفقيه**، حتى يمكنه إصدار حكم فقهي مبني على معرفة تامة بموضوع النازلــة أو المسالة المعروضة عليه.

إننا مدعوون إلى تجاوز منطق الاهتمام العلمي الاعتباطي، والتكوين الذاتي المطلق، والتلقــين الأحادي، والشروع في توجيه البحث الأكاديمي نحو تحقيق مفهوم التخصص العلمي الدقيق.

ونحن في المقابل مدعوون إلى تطوير وتحديث الوسائل والوســائط التعليميــة المتداولــة حاليا، والاستفادة من المناهج التربوية الحديثة في عمليتي التكوين، والتكوين المستمر للطــرفين معا، من خلال:

- اعتماد المهارات الذاتية أساسا في التوجيه.
- تبني الحوار التوليدي.
- تفعيل الحس الاستنباطي.
- التمكين لمنطق الاختلاف تحت مظلة الدليل الشرعي.
- التقويم المتواصل.
- تنمية روح المبادرة.
- عمل الفريق، والعمل التشاركي.
- التطبيقات التجريبية.
- العمل الميدانـــــي.

الببليوغرافيا

المطبوعات:

- الفقه المالكي وأثره في التشريعات الغربية – عبد العزيز بن عبد الله – منشورات الأكاديمية.
- سلسلة ندوات ومحاضرات – مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء ١٩٨٨.
- مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام - د. سعيد سعد مرطان - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - 1986.
- النظام الاقتصادي في الإسلام - محمود بن إبراهيم الخطيب - مكتبة الحرمين - الرياض – ط١- ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م.
- النظام الاقتصادي في الإسلام - د. محمد عبد المنعم عبد القادر عفر - دار المجمع العالي - جدة ١٣٩٩هـ ــ 1989م.
- من مبادئ الاقتصاد الإسلامي - محمود بن إبراهيم الخطيب - دار طيبة - الرياض - ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م.
- النظرية الاقتصادية في الإسلام - فكري أحمد نعمان - المكتب الإسلامي - بيروت – ط١ــ ١٩٨٥م.
- النظرية الاقتصادية في منظور إسلامي - د. شوقي أحمد دنيا - مكتبة الخريجي الرياض - ١٩٨٩م.
- المذهب الاقتصادي الإسلامي - د. عدنان خالد التركماني - مكتبة السوادي - - ١٩٩٠ م.
- أصول الاقتصاد الإسلامي - د. توفيق يونس المصري - دار القلم - دمشق - بيروت - ١٩٨٩م.
- الاقتصاد في الإسلام - حمزة الجميعي الدموهي - دار الأنصار - مصر -١٩٧٩م.
- المذهب الاقتصادي في الإسلام - د. محمد شوقي الفنجري - دار الصحوة - القاهرة - ١٩٨٥م.
- الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة) أشرف على ترجمته إلى العربية: د. منصور إبراهيم التركي - المكتب المصري الحديث – الإسكندرية.
- النظام الاقتصادي في الإسلام (مبادئه وأهدافه) - د. محمد أحمد العساد ود .فتحي أحمد عبد الكريم - مكتبة وهبة - القاهرة - ١٩٧٧م.
- موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة - د. محمد عبد المنعم الجمال - دار الكتاب المصري - القاهرة ١٩٨٠م.

- مبادئ الاقتصاد - د. محسون بهجت جلال - مؤسسة الأنوار - الرياض - ١٩٦٩م.
- المعيار المغرب في فتاوي إفريقية والأندلس والمغرب – لأبي العباس أحمد الونشريسي المتوفي سنة ٩١٤ هـ – منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الرباط – مطبعة فضالة – المحمدية.
- النوازل - للشيخ عيسى بن علي الحسني العلمي (توفي خلال القرن ١٢ هـ) - تحقيق: المجلس العلمي بفاس – منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب – مطبعة فضالة – المحمدية - ١٩٨٦.
- فقه النوازل في الغرب الإسلامي. نوازل عبد الرحمن أبي زيد الحائك التطواني – نماذج وقضايا – د. توفيق الغلبزوري – مجلة الإحياء – ع ١٩ – رابطة علماء المغرب – الرباط.
- المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب – للشريف أبي عيسى المهدي الوزاني – قابله و صححه عمر بن عباد – طبعة وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية- الرباط – ١٩٩٦.
- النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى و الاجتهاد منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية عين الشق – الدار البيضاء مطبعة المعارف الجديدة – الرباط – ٢٠٠١.
- النوازل الصغرى المسماة بالمنح السامية في النوازل الفقهية – للفقيه أبي عبد الله سيدي محمد الوزاني – منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية – الرباط – ١٩٩٣
- تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي – للدكتور عمر الجيدي – منشورات عكاظ- مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء -١٩٨٧.
- النوازل الفقهية و المجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن ٦ إلى القرن ٩هـ).
- لمحمد فتحة – منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالدار البيضاء – مطبعة المعارف الجديدة – ١٩٩٩.
- فقه النوازل في سوس – د. الحسن العبادي – منشورات كلية الشريعة بأكادير – مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء – ١٩٩٩.
- في علم النوازل – لأحمد بن شقرون – سلسلة البدائع – مطبعة النجاح الجديدة – ١٩٩٤.
- الحلال و الحرام – لأبي الفضل راشد بن أبي راشد الوليدي – دراسة و تحقيق: عبد الرحمان العمراني الإدريسي – منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية – مطبعة فضالة – المحمدية - ١٩٩٠.

- دور البادية في الحياة الفكرية و الثقافية ونشر العلم و المحافظة على الثوابت، وفقه النوازل و المعاملات – عبد السلام البكاري – مجلة الإحياء – عدد ٢١ – دجنبر ٢٠٠٣.
- التاريخ المغربي و مشكل المصادر: نموذج: النوازل الفقهية – محمد مــزين – مجلــة كليــة الآداب بفاس – عدد خاص ٢ – ١٩٨٥/١٤٠٦.

– المخطوطات:

- نوازل أهل البادية – ليعلى بن مصلين – مخطوط خاص.
- الجواهر المختارة في ما وقفت عليه من جبال غمارة – لأبي فارس عبد العزيز الزياتي (ت ١٠٥٥ هــ) - مخطوط خاص.
- نوازل الأحكام لمحمد بن أحمد بن خلف التجيبي (منه مخطوطة بمكتبة مدرسة أزريــف - إقليم تزنيت).
- شرح نظم العمل الفاسي – لمحمد بن أبي قاسم السجلماسي – مخطوط بخزانة عبد الله كنــون بطنجة – تحت رقم ١٠٠٣٠ - ضمن مجموع.
- جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا و الأحكام – لأبي القاسم بــن أحمــد البرزلــي – مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط – تحت رقم ٤٨٨٥ / ٤٨٨٤ - وبالخزانة العامة بالرباط – تحت رقم ٢١٩٨ د ضمن مجموع.
- مختصر النهاية و التمام – لأبي عبد الله محمد المتيطي – مخطوط بالخزانة العامة بالرباط – تحت رقم ١١٤٠.
- النوازل الفقهية – لأبي عبد الله محمد العربي بردلة - مخطوط خاص.
- نوازل التسولي – لأبي الحسن التسولي – مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط – تحــت رقــم ١٢٥٧٤.
- المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام – لأبي الوليــد هشــام الأزدي القرطبــي – مخطوط بخزانة عبد الله كنون بطنجة – تحت رقم: ٦٥٤٨.

Academic Research in Islamic Economics
-The Methodology Problem-

Professor Abdur-Rahim Al-Alami

Abstract. The thinking space in the Muslim World witnessed a great interest in Islamic Economics in various ways; studying, teaching, researching, etc. Among the circles that showed this interest are Universities, research public and private institutions.

This paper attempts to scrutinize a number of methodological issues that can raise the standards of academic research in Islamic Economics. And it has to be kept in mind that academic research is of prime importance in validating the theory of Islamic Economics, and on it relies the success of any Islamic Economics attempt.